

ومعناه أن الله لو أخلى زماناً من قائم بالحجة لزال التكليف إذا التكليف لا يثبت إلا بالحجة الظاهرة وإذا زال التكليف بطلت الحجة .

قلت: قول الأستاذ وكأن الله أهمهم ذلك يشعر بأنه لم يقف له على مستند من الحديث مع أن له ذلك، فأخرج أبو نعيم في الحلية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: لن تخلو الأرض من قائم لله بحجة لكي لا تبطل حجج الله وبيناته أولئك هم الأقلون عدداً الأعظمون عند الله قدراً وهذا موقف له حكم الرفع لأن مثل ذلك لا يقال من قبل الرأي وله شواهد مرفوعة وموقوفة .

وأما الزبيري فقال: لن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة في وقت ودهر وزمان، وذلك قليل في كثير، فأما أن يكون غير موجود، كما قال الخصم، فليس بصواب .

(فصل) لهج كثير من الناس بأن المجتهد المطلق فقد من قديم وأنه لا يوجد من دهر إلا المجتهد المقيد وهذا غلط منهم فما وقفوا على كلام العلماء ولا عرفوا، الفرق بين المجتهد المطلق والمجتهد المستقل، ولا بين المجتهد المقيد والمجتهد المنتسب وبين كل ممن ذكر فرق، ولهذا تجد من وقع في عبارته منهم أن المجتهد المستقل مفقود ينص في موضع آخر على وجود المجتهد المطلق، والتحقيق في ذلك أن المجتهد المطلق أخص من المستقل وغير المقيد، فإن المستقل هو الذي استقل بقواعد لنفسه يبني عليها الفقه خارجاً عن قواعد المذاهب المقررة وهذا شيء فقد من دهر بل لو أراد الإنسان اليوم لامتنع ولم يجز له، نص عليه غير واحد وإنما جاء الغلط لأهل عصرنا من ظنهم ترادف المطلق والمستقل وليس كذلك لما عرفته أهـ. المراد من كلام السيوطي بلفظه .

قلت: قد سبقه إلى تقسيم المجتهد إلى ما ذكر ابن الصلاح والنووي الشافعيان وابن المنير وابن الحاج المالكيان، أنظر نصوصهم في كتابه المذكور إن شئت .

ومن جزم بمذهب الحنابلة من الشافعية سوى من ذكر الزركشي، ابن دقيق العيد في شرح العنوان وفي شرح الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام وإمام